



تقرير عن مسيرة الحوار والمبد

أحزاب المشترك انقلبت على كل الات



من اللجنة الرباعية أكدت على تنفيذ اتفاق فبراير والخطوات الإجرائية لتنفيذها وتوضيح ما يتعلق بالدولة الأمر كجزء وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وذكر أنه جرى بعد ذلك تعديل الورقة من جانب اللجنة الرباعية وفق ما هو موضح في كتاب مسار الحوار وأن الاجتماع قدّم بعد ذلك مقترحاً بتشكيل لجنة الانتخابات وفقاً للتفاسم بحيث يكون أربعة من المؤتمر وله رئاسة اللجنة وخمسة من المشترك والعكس، على أساس أن تبدأ التحضيرات للانتخابات والاستفتاء على التعديلات الدستورية بعد التوافق عليها من خلال لجنة مصغرة أولاً ومن ثم إنزالها بعد ذلك إلى

قدم الدكتور عبدالكريم الإرياني - النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام المستشار السياسي لرئيس الجمهورية - إلى أعمال المؤتمر الوطني العام تقريراً عن مسار الحوار والمبادرات الوطنية.

واستعرض فيه مسيرة الحوار وانقلاب أحزاب اللقاء المشترك على كافة الاتفاقيات التي تم توقيعها معهم.. مبيناً أنه عقب الانتخابات الرئاسية والمحلية في سبتمبر 2006م بادر المؤتمر الشعبي العام بدعوة الأحزاب والتنظيمات السياسية إلى الحوار لتنفيذ ماتبقى من اتفاق المبادئ حرصاً منه على إشراك القوى السياسية في مناقشة القضايا الوطنية وكل ما يتعلق بتحقيق الديمقراطية والحقوق والحريات وتطوير وتنمية المجتمع والحفاظ على الحياة السياسية واستقرار الوطن وأمنه ومحاربة الظواهر السلبية أينما كانت .

رفض إشراك الأحزاب المرخصة في الحوار

الاستحقاقات الدستورية الممثلة بالانتخابات النيابية في موعدها المحدد لإيصال البلاد إلى مرحلة الفراغ الدستوري.

وأردف: «وحرصاً من فخامة الرئيس على رعاية الحوار بين المؤتمر وأحزاب المشترك، بادر فخامته إلى تشكيل اللجنة الرباعية من الأخوة عبدربه منصور هادي والدكتور عبدالكريم الإرياني من جانب المؤتمر، وعبدالله أناسي والدكتور ياسين سعيد نعمان من جانب أحزاب اللقاء المشترك، حيث قدمت اللجنة لفخامة الرئيس ورقة تحت تسمية «خارطة الطريق».

وأشار إلى أن فخامة الرئيس أبدى عدة ملاحظات على الورقة المقدمة

ولفت إلى أن أحزاب اللقاء المشترك رفضت حينها إشراك الأحزاب والتنظيمات السياسية المقررة من لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية في الحوار حول القضايا التي تهم الوطن وتعزز الديمقراطية والحريات، وحرصاً من المؤتمر الشعبي العام على نجاح الحوار وإزالة كافة الذرائع، تم الاتفاق على أن تكون هناك طاولتان للحوار إحداهما مع الأحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة في مجلس النواب، والأخرى مع بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية.

وأوضح أنه تم التوقيع على وثيقة قضايا وضوابط الحوار بين الأحزاب الممثلة في مجلس النواب اشتملت على التعديلات الدستورية والتعديلات القانونية وتعديلات قانون السلطة المحلية والانتخابات والأحزاب والتنظيمات السياسية والصحافة والمطبوعات والقضايا المتعلقة بتعزيز الحقوق والحريات.. مؤكداً أن الحوار استند على وثيقتي اتفاق المبادئ الموقعة في ١٨ يونيو ٢٠٠٦م وتوصيات الاتحاد الأوروبي في الانتخابات، واتخذت أحزاب اللقاء المشترك مواقف مغايرة لما تم التوقيع عليه حيث ربطت الدعوة التي وجهها رئيس الجمهورية للأحزاب والتنظيمات السياسية للقاء بها والحوار حول كافة القضايا التي تهم

الوطن.

وأشار التقرير إلى مقترح تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بناءً على عدد الأصوات الانتخابية ٢٠٠٣م والتي على أساسها سيكون التمثيل بواقع ستة للمؤتمر مقابل ثلاثة للمشارك بحيث يقدم المؤتمر لبقية القوى السياسية خمسة من الأعضاء الستة، وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات حسب عدد المقاعد في مجلس النواب.

وذكر أنه بموجب ذلك سيحصل المشترك على ٨١ من قوائم تسعة أعضاء واستمرار اللجنة كما هي، الحفاظ على قوائم اللجنة مع حق الأحزاب في تغيير الأشخاص وتنفيذ اتفاق المبادئ وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من قضاة انتقل درجاتهم عن عضو استئناف.

تأجيل انتخابات 2009م

وجاء في التقرير: «وحرصاً من المؤتمر الشعبي العام على تجسيد مبدأ الشراكة ومشاركة الجميع في الانتخابات النيابية وفق على طلب المؤتمر الشعبي العام على تجسيد مبدأ الشراكة الوطنية، قبل بالمطالب والشروط الجديدة لأحزاب اللقاء المشترك وطلب منهم أن يتولوا اقتناع الشخصيات التي اشترطوا مشاركتها من عناصر التردد الحوئية والعناصر الانفصالية في الخارج وعناصر مايسمى بالحرّك بالحضور إلى طاولة الحوار».

وتابع: «واستمرت أحزاب اللقاء المشترك في رفض كل دعوات ومبادرات ومقترحات المؤتمر للعودة إلى طاولة الحوار وتنفيذ اتفاق فبراير، وفي كل مرحلة كانت تضع شروطاً جديدة.. وقال: «وحرصاً من المؤتمر الشعبي العام على تجسيد مبدأ الشراكة الوطنية، قبل بالمطالب والشروط الجديدة لأحزاب اللقاء المشترك وطلب منهم أن يتولوا اقتناع الشخصيات التي اشترطوا مشاركتها من عناصر التردد الحوئية والعناصر الانفصالية في الخارج وعناصر مايسمى بالحرّك بالحضور إلى طاولة الحوار».

وقال: «مع ذلك ومن أجل البدء في الحوار فقد تمت الاستجابة لذلك الطلب، ولكن فوجئ المؤتمر الشعبي العام بهروب أحزاب اللقاء المشترك عن الشروع في الحوار من خلال إعلان تشكيل ما أسمته لجنة الحوار الوطني في التّفاق واضح على اتفاق فبراير، ورغم ذلك حرص المؤتمر على التواصل مع قيادة المشترك واستفسارهم عن لجنة الحوار أهي بديل عن اتفاق فبراير وكان رددهم حينها أنها ليست بديلاً عن الاتفاق .. كما تم تكرار التواصل مع المشترك لتنفيذ اتفاق فبراير وكان رد المشترك أن على المؤتمر التواصل مع قيادة لجنة الحوار وأنها البديلة عن الأحزاب».

وتابع: «واستمرت أحزاب اللقاء المشترك في رفض كل دعوات ومبادرات ومقترحات المؤتمر للعودة إلى طاولة الحوار وتنفيذ اتفاق فبراير، وفي كل مرحلة كانت تضع شروطاً جديدة.. وقال: «وحرصاً من المؤتمر الشعبي العام على تجسيد مبدأ الشراكة الوطنية، قبل بالمطالب والشروط الجديدة لأحزاب اللقاء المشترك وطلب منهم أن يتولوا اقتناع الشخصيات التي اشترطوا مشاركتها من عناصر التردد الحوئية والعناصر الانفصالية في الخارج وعناصر مايسمى بالحرّك بالحضور إلى طاولة الحوار».

محضر 17 يوليو

ويؤيد أنه تم التوقيع على المحضر التنفيذي لاتفاق فبراير ١٧ يوليو ٢٠١٠م وعقبه تشكيل لجنة الإعداد والتهيئة للحوار الوطني التي عقدت اجتماعها في ٧ أغسطس ٢٠١٠م وانبثقت عنها لجنة الثلاثين ثم لجنة الستة عشر وصولاً إلى لجنة الأربعة.

واستطرد قائلاً: «وفيما كان يفترض أن تسارع لجان الحوار إلى تنفيذ مضماني اتفاق فبراير، ظهرت اشتراطات جديدة للمشارك تحت مسمى «التهيئة للحوار» وأوضح أن هدف اللقاء المشترك الهروب من الانتخابات ورفض الحديث عنها وجعل الحوار وسيلة فقط لتعطيل إجراء

لجنة المائتين.

وقال التقرير: نظراً لأن كل هذه المقترحات والتنازلات رُفضت من قبل المشترك، قدم المؤتمر مقترحاً بديلاً يستند على خيارين الأول الاتفاق على استيعاب ملاحظات فخامة رئيس الجمهورية إلى اللجنة الرباعية، والثاني السير في الانتخابات النيابية على أساس الالتزام بالمواعيد الدستورية والقانونية بما في ذلك إعادة القانون إلى مجلس النواب وقرار القانون الذي سبق التصويت عليه مادة وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وأجراء الاقتراع في ٢٧ إبريل ٢٠١١م.

وأضاف: «أن اللقاء المشترك رفض تلك التنازلات كلها، وأنه حرصاً من فخامته على إرسال رسالة تطمينية للمشارك فيما يتعلق بالضمانات المستقبلية لهم قدم فخامة الرئيس مقترحات جديدة قدمت للمشارك عبر الأخ محمد اليدومي».

وبين التقرير أن المقترحات الجديدة لفخامته تنص على أنه: «إذا كان الأخوة في أحزاب اللقاء المشترك يريدون تأجيل التصويت على التعديلات في قانون الانتخابات المنظورة أمام مجلس النواب فلا مانع من ذلك ويتم العمل بالقانون الحالي، وتتخذ الخطوات التالية يتم أولاً إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لمر اجعة وتعديل جداول الناخبين للفترة من مواعيد إجراء الانتخابات النيابية والتحصير لها بما يكفل إجراؤها في الموعد المحدد.

كما تنص المقترحات الجديدة لفخامته على تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى الإشراف على سير الانتخابات وتشكيل لجنة مصغرة من الأحزاب الممثلة في مجلس النواب للاتفاق على التعديلات الدستورية المقدمة من الجانبين.

وقال التقرير: تؤكد التزامنا بالشراكة في حكومة وحدة وطنية التي تشارك فيها كافة الأطراف المعنية.

سوف تتولى الإشراف على سير الانتخابات النيابية خلال الفترة المتبقية من موعد إجرائها، والالتزام بالشراكة في الحكومة المقدمة بعد الانتخابات النيابية بغرض النظر في نتائج تلك الانتخابات».

وأضاف: «لكن أحزاب اللقاء المشترك رفضت تلك المقترحات والتنازلات وكذا رفضت الجلوس على مائدة الحوار أو الاستجابة لكل جهود الوساطة



أكد المؤتمر الوطني العام في البيان الختامي الذي تلاه

الدكتور أحمد عبيد بن دغر- الأمين العام المساعد- على سرعة العمل على فتح باب القيد والتسجيل للناخبين الجدد ومراجعة كافة كشوفات الناخبين بحيث تتم انتخابات السلطة التشريعية الجديدة في أقرب موعد متاح دستورياً وقانونياً.

ودعا البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الوطني العام- الذي عقد في العاصمة صنعاء الأربعاء الماضي وبدعوة من فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية تحت شعار «الاحتكام للشعب والشريعة الدستورية على طريق التداول السلمي للسلطة» وبمشاركة مختلف الفعاليات الشبابية والسياسية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب الفضيلة العلماء والشخصيات الاجتماعية ومن مختلف فئات المجتمع، حيث تدارسوا كافة القضايا الوطنية الملحة ووفقوا أمام تطورات الأوضاع الراهنة على الساحة الوطنية بهدف الخروج برؤى موحدة إزاء كل ما يهيم الوطن وأمنه وسلامته والحفاظ على وحدته ومكاسبه التي حققتها في ظل راية الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية.

وقد ألقى فخامة الأخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية - كلمة وطنية مهمة نابعة من صميم المسؤولية القيادية التاريخية التي يتحملها ومن عمق رؤيته الثاقبة لكافة القضايا والعوامل المؤثرة فيها؛ وقد اشتملت على العديد من الوجهات القومية، مؤكداً على مبادرته الشجاعة والحاسمة التي قدمها في الثاني من فبراير أمام مجلس النواب والشورى، ملتزماً بعدم ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية القادمة أو السعي إلى التوريث أو التمديد.

وفي هذا الصدد أطلع المؤتمر الوطني العام على موجز عن سير المبادرات القيادية التي تم تقديمها خلال المرحلة الماضية من قبل المؤتمر الشعبي العام وكافة التحالف الوطني وأحزاب اللقاء المشترك وشركائهم وكافة اللوائك التي تم التوقيع عليها من قبل الطرفين والتي سارت متضمنة في كتاب تاريخي شامل تم توزيعه على أعضاء

(واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) صدق الله العظيم.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين..

في ظل أجواء وطنية بالغة الأهمية والتعقيد وبدعوة من فخامة الأخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية- انعقد المؤتمر الوطني العام تحت شعار «الاحتكام للشعب والشريعة الدستورية على طريق التداول السلمي للسلطة» شارك فيه مختلف الفعاليات الشبابية والسياسية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب الفضيلة العلماء والشخصيات الاجتماعية ومن مختلف فئات المجتمع، حيث تدارسوا كافة القضايا الوطنية الملحة ووفقوا أمام تطورات الأوضاع الراهنة على الساحة الوطنية بهدف الخروج برؤى موحدة إزاء كل ما يهيم الوطن وأمنه وسلامته والحفاظ على وحدته ومكاسبه التي حققتها في ظل راية الثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية.

وقد ألقى فخامة الأخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية - كلمة وطنية مهمة نابعة من صميم المسؤولية القيادية التاريخية التي يتحملها ومن عمق رؤيته الثاقبة لكافة القضايا والعوامل المؤثرة فيها؛ وقد اشتملت على العديد من الوجهات القومية، مؤكداً على مبادرته الشجاعة والحاسمة التي قدمها في الثاني من فبراير أمام مجلس النواب والشورى، ملتزماً بعدم ترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية القادمة أو السعي إلى التوريث أو التمديد.

وفي هذا الصدد أطلع المؤتمر الوطني العام على موجز عن سير المبادرات القيادية التي تم تقديمها خلال المرحلة الماضية من قبل المؤتمر الشعبي العام وكافة التحالف الوطني وأحزاب اللقاء المشترك وشركائهم وكافة اللوائك التي تم التوقيع عليها من قبل الطرفين والتي سارت متضمنة في كتاب تاريخي شامل تم توزيعه على أعضاء

في بيان

المؤتمر الوطني ي

الإشادة بالدور الذي يقوم به رجال الأمن في حماية المسيرات والاعتصامات وتعزيز الأمن والاستقرار

الشباب سيظلون موضع اهتمام ورعاية الدولة باعتبارهم قوة حركة النمو والتطور

الصراع في المصالح والتوجهات، فالحوار يفرضه الإيمان.. وتوجيه الوطنية.

واستناداً للحوار الوطني والضرورة توسيع قاعدة المشاركة فيه ليكون العلماء والشباب والمشايخ والمفكرين ومنظمات المجتمع المدني وقيادات السلطات المحلية والأطراف السياسية المتوافقة والمختلفة مع بعضها والمؤيدة والمعارضة في الداخل والخارج، على مائدة الحوار للاستماع لكافة الرؤى والمقترحات والمعالجات حول كافة القضايا الوطنية المطروحة وبما يحقق اصطاف الجميع في خندق حماية الجمهورية اليمنية التي وجدت واستمرت محصنة بالوحدة والديمقراطية وبكل أبناء الشعب اليمني.

تأييد لمبادرة الرئيس

كما أيد المؤتمر الوطني العام مبادرة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الهادفة إلى تطوير النظام السياسي والانتخابي وكل المساعي الجادة الهادفة إلى تشكيل حكومة وفاق وطني من كافة الأحزاب السياسية بناء على توافق كامل فيما بينها وبحيث يوكل إليها وخلال

المؤتمر الوطني العام لمزيد من الاطلاع على التفاصيل ولتوثيق لمرحلة تاريخية بالغة الصعوبة.

وسجل المؤتمر الوطني العام في هذا الصدد ارتياحه العميق لما لقيته المبادرة القيادية الحكيمه من تأييد شعبي منقطع النظير، بيّنت ذلك المسيرات والمظاهرات والاعتصامات التي شهدتها وعاشتها كافة محافظات الجمهورية، معبرة عن تأييدها لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، مجددة العهد والولاء له، متمسكة بالشرعية الدستورية وملزمة بما أعلنه أصحاب الفضيلة علماء اليمن في اجتماعهم الموسع في إطار جمعية علماء اليمن.. واعتبر المؤتمر الوطني العام ما جاء في بيان العلماء بما في ذلك النقاط الثمان مما يجب وضعه في مقدمة أولويات العمل الوطني وما يتعين السير على ضوئه في عملية الحوار كعناوين بارزة له وملتزمة به.

الإيمان بالحوار

وأكد المؤتمر الوطني العام على إيمانه العميق بالحوار كوسيلة ناجحة لمعالجة كل المشكلات والمعضلات التي تقوم على اختلاف في الرأي أو تناقض في المواقف أو حتى

فترة زمنية محددة تحمل المسؤوليات الوطنية في تسيير العمل الحكومي والمشاركة في إدارة شؤون البلاد.. كما يؤكد المؤتمر على الأهمية الكبيرة لإنجاز المهام الوطنية التالية:

١- متابعة إنجاز التعديلات الدستورية من خلال لجان إشراف فيها كافة الأطراف المعنية.

٢- إنجاز التعديلات المتوافق عليها في قانون الانتخابات العامة والاستفتاء.

٣- العمل على تطبيق كل ما يتضمنه الدستور الجديد والمضامين الدستورية الجديدة.

٤- مواصلة إجراء الإصلاحات المتضمنة في برنامج الإصلاح الشامل والحكم الرشيد المتفق عليه من الدول المانحة.

٥- الاستمرار في متابعة قضايا الفساد ومحاسبة الفاسدين من خلال متابعة أعمال الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والمحاكم المختصة.

٦- متابعة أعمال التحقيق في أي انتهاك لحقوق الإنسان أو الانحراف بوسائل التعبير السلمي إلى العنف.

٧- يؤكد المؤتمر الوطني العام على ضرورة إجراء كافة التغييرات المطلوبة من كافة أجهزة الدولة المركزية وفي السلطات المحلية انطلاقاً من مبدأ التنوير الوظيفي.

٨- يؤكد المؤتمر الوطني العام على سرعة العمل على فتح باب القيد والتسجيل للناخبين الجدد ومراجعة كافة كشوفات الناخبين بحيث تتم انتخابات السلطة التشريعية الجديدة في أقرب موعد متاح دستورياً وقانونياً.

٩- يؤكد المؤتمر الوطني العام على أهمية الإعداد لخوض الانتخابات الرئاسية في موعدها المحدد وفقاً للدستور،